اقتصاد

إضراب «سلطوي» في لبنان

بيروت ـ **رينا الجمّال**

تغيّر مشهد الإضراب العام في لبنان الخميس بعد دعوة الأحزاب التقليدية مناصريها للمشاركة في التحركات المطلبية، بحيث خلت الساحات من المتضررين من الانهيار الاقتصادي والمعيشي. وزاد من غضب المتضررين انضمام المصارف اللبنانية التي تحتجز ودائع المواطنين وتصرف من الاحتياطي الإلزامي على مشاريع الدولة العشوائية، إلى الإضراب، وكذا الحال بالنسبة إلى أصحاب محطات البنزين التي أغلقت أبوابها التزاماً بالإضراب. وتناقل الكثير من الناشطين العبارات الساخرة من التحرك الذي يُظهر وكأن «السلطة تنفذ احتجاجات ضد نفسها»، بحسب تعبير الكثير منهم.

وكانت الاتحادات العمالية والنقابات التي تدور كلها في فلك الأحزاب المسيطرة على الحكم في لبنان، دعت إلى إضراب عام احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ورفضاً للمماطلة الحاصلة في تشكيل الحكومة. من جهته، نفذ الاتحاد العام لنقابات السائقين وعمال النقل في لبنان وقفة تضامنية في بيروت، ورفعوا مطالب تدعو إلى تأليف حكومة إنقاذ وطني، والتحرك لوقف ارتفاع سعر صرف الدولار الذي يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية.

وقال الأستاذ الجامعي الدكتور سامر حجار لـ«العربي الجديد» إنه «نظراً للظروف الاقتصادية والأزمة المالية الاجتماعية الخانقة في البلاد فمن الطبيعي أن نرى تحركات على الأرض وأن تدعو النقابات والاتحادات العمالية إلى الإضراب، وهذا أمرٌ اعتيادي في كل أنحاء العالم». لكنه أضاف: «بيد أن الفريد من نوعه في لبنان وتحديداً ما حصل الخميس، أن تقود التحرك أحزاب تقليدية هي السلطة بحد ذاتها، ومسؤولة عن الانهيار».

وأشار حجار إلى أن من الوقاحة أن تشارك الأحزاب في التحركات و«تركب الموجة» وتنزل إلى الشارع للمطالبة بحقوق الناس، بينما هي دفعتها إلى الجوع والفقر والبطالة ونهبت وأفلست مؤسسات الدولة ومقدراتها».

ولفت إلى أن «الناس لم يتجاوبوا مع هذه الدعوات وحتى مناصرو الأحزاب لم تنطلِ عليهم هذه المسرحية، وتُرجم ذلك في الحشد الخجول الذي شارك في الاعتصامات واقتصر على العشرات الذين قاموا بقطع الطرقات بالمستوعبات والإطارات المشتعلة». من جهته، أكد عضو الهيئة التنفيذية في مجموعة «لبنان ينتفض» الناشط طارق عيتاني لـ«العربي الجديد» أن «أحزاب السلطة وجمعية المصارف تتحرك بوجه الشعب نفسه الذي قام وانتفض بوجهها في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019»، لافتاً إلى أن جمعية المصارف ومن ورائها مصرف لبنان « البنك المركزي» وحاكمه رياض سلامة يريدون الظهور بصفة المجني عليهم ويتناسون أنهم السبب الرئيسي في الانهيار المالي والاقتصادي وما رافقه من استيلاء على أموال المودعين ومن ثم اتساع التدهور المعيشي».

وشدد على أن «أسوأ ما في تحرك الخميس أن النقابات أثبتت وقوفها في صف السلطة لا الشعب الذي تنبثق منه، أما ضعف المشاركة في التحرك فهو دليل على تراجع هيمنة الأحزاب وشعبيتها، وهنا يأتي دور الانتفاضة في استقطاب هذه الأكثرية الصامتة التي خرجت من مظلة انتماءاتها الحزبية لكنها لم تجد بعد في الشارع ملاذاً آمناً يحقق الأهداف المرجوّة».

بريطانيا نحو تسهيل السفر

تدرس بريطانيا تخفيف القيود على السفر لمن تلقوا جرعتي اللقاح المضاد لمرض كوفيد-19، في خطوة لاسترضاء شركات الطيران التي تهدد بتحرك قانوني ضد القيود الصارمة التي تفرضها الحكومة.

ويتزايد الضغط على قطاع الطيران، إذ تسعى الشركات إلى تخفيف القيود قبل شهر يوليو/ تموز في ذروة موسم السفر الذي تجني خلاله معظم الأرباح، في ظل التزام بريطانيا شروط الحجر الصحي.

وذكرت وزارة النقل البريطانية، الخميس، أنها تدرس كيفية استغلال التطعيمات في الرحلات الوافدة. وقالت تقارير لصحيفة «ديلي تليغراف» إن بريطانيا تدرس الآن اتخاذ الخطوة التي طبقها الاتحاد الأوروبي والسماح للسائحين الذين تلقوا جرعة التطعيم كاملة بتجنب الخضوع لفحوصات وحجر صحي بدءا من يوليو.

(جوزيف اوكباكو/ Getty)

أسماء في الأخبار

مها علي، وزيرة الصناعة والتجارة والتموين في الأردن، أعلنت في بيان الخميس، عن منع تصدير المواد الغذائية الأساسية، وإعطاء الأولوية للسوق المحلية. وقالت إن قرار منع التصدير يأتي للحد من ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق المحلية. ولم يشر البيان إلى قائمة السلع الرئيسية الصادر فيها قرار منع التصدير. وأكدت الوزيرة ان المخزون الاستراتيجي متوفر من المواد الغذائية الاساسية، لمدد اقلها شهران. و تشهد أسعار شحن السلع عالميا ارتفاعات حادة، مدفوعة بزيادة الطلب العالمي على الاستهلاك وقفزات في التضخم، بعد شهور من هبوط الاستهلاك العالمي نتيجة تفشي فيروس كورونا.

محمد عبد العاطي، وزير الموارد المائية والري المصري، أكد الخميس، رفع درجة الاستعداد للتعامل مع الاحتياجات المائية خلال موسم «أقصى الاحتياجات» المائية في البلاد. جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة الدائمة لتنظيم إيراد نهر النيل، بعد يومين من تأكيد إثيوبيا عزمها على المضي قدما في الملء الثاني لسد «النهضة» بالمياه، رغم خلافات مع دولتي المصب، مصر والسودان.

وقال عبد العاطي إن كافة أجهزة الدولة تستمر في رفع حالة الاستنفار، للتأكد من جاهزية المحطات وخطوط التغذية الكهربائية المغذية لها ووحدات الطوارئ في مصر، حسب البيان.

هيئة النزاهة في بغداد، وهي جهة رقابية عراقية، أعلنت الخميس عن صدور أمر قبض بحق 15 موظفا بوزارة التجارة بينهم مدير عام شركة الحبوب في كركوك بتهم فساد وإلحاق الضرر بالمال العام. وذكرت في بيان لها أن التحقيقات أثبتت وجود تلاعب في كميات تسويق محاصيل القمح وسرقة كميات من القمح ما نتج عنه هدر أكثر من 7 مليارات دينار.

كما كشفت مصادر قضائية في العاصمة بغداد، الخميس، عن صدور حكم بسجن مسؤول محلي في مدينة النجف جنوبي العراق واسترداد مبلغ يزيد عن 180 مليار دينار عن جرائم فساد تتعلق بمشروع تطوير مطار النجف.

السودان تستبعد «تصفير» ديونها الخارجية قريبا

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

تنشط الحكومة الانتقالية في السودان هذه الفترة في إكمال ما تبقى من توجيهات صندوق النقد الدولي الأخيرة حول برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحريك سعر الدولار الجمركي وتخفيف عبء الإصلاحات عن المواطنين عبر البرامج الاجتماعية.

وتأمل الحكومة في تحقيق تقدم ملموس في تقرير بعثة صندوق النقد التي تصل إلى البلاد في مطلع يوليو /تموز المقبل لتقييم أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة الماضية والتحقق حول مدى جدية التزام الحكومة في تنفيذ توجيهاته الأخيرة، بحسب تصريح مصادر موثوقة لـ «العربي الجديد».

وأشارت المصادر، التي فضلت عدم ذكر أسمائها، إلى تعويل الحكومة على تقييم بعثة الصندوق لأدائها الاقتصادي والاستفادة منه في تصفية أو تخفيف الديون الخارجية على السودان قبل اجتماع دول نادي باريس خلال الشهر ذاته.

واستبعدت مديرة إدارة الدين الخارجي السابقة في بنك السودان المركزي، ليلى بشير، في حديث مع «العربي الجديد» صدور قرار من الدائنين (صندوق النقد والبنك الدوليين ودول نادي باريس وغيرهم) بتصفير ديونهم مع السودان في الوقت الراهن، مشيرة الى احتمال إعفاء 90 في المائة منها حال صدور تقرير إيجابي عن الأداء الاقتصادي. وأشار رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك، الى احتمال وصول بلاده إلى إعفاء بنحو 45 مليار دولار من الديون الخارجية، بنهاية يونيو/حزيران الحالي.

فيما توقعت بشير خفض بنك التنمية الأفريقي وصندوق النقد والبنك الدوليين مبالغ القروض الثنائية بينها وبين الحكومة السودانية واتجاه بعض الدول الدائنة إلى شطب ديونها. غير أنها أكدت أن ذلك يتوقف على حجم العلاقة المشتركة بين هذه الدول والحكومة السودانية. وأشارت الى استناد الدول خارج نادي باريس في قراراتها حول الديون إلى مواقف دول نادي باريس وصندوق النقد الدولي. وكشف وزير المالية والتخطيط الاقتصادي جبريل إبراهيم سعي الحكومة الانتقالية لتصفية جزء كبير الديون الخارجية البالغة 60 مليار دولار بنسبة ما بين 70 إلى 90 في المائة في نهاية يوليو/ تموز المقبل، وتسوية المتأخرات رسميا مع الصندوق بحلول مطلع الشهر ذاته، مبينا أن ما بين 7 إلى 10 في المائة من الدين المتبقي كان تجاريا، وقد لا يستلزم الدفع بشكل فوري.

وما لبنان «الغارق» عنا ببعيد

مصطفى عبد السلام

يوم 2 يونيو/ حزيران الجاري صدر تقرير خطير عن البنك الدولي عنوانه «لبنان يغرق»، يرصد بالتفصيل ملامح الأزمة المعيشية والاقتصادية المالية التي تعيشها البلاد والتي اعتبرها من أكثر الأزمات حدة على مستوى العالم، بل ورجح البنك الدولي أن تحتل الأزمة اللبنانية مرتبة من الثلاث الأولى من الأزمات الأكثر حدة على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر.

التقرير حذر أيضا من أنّ الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها لبنان «تخاطر بفشل وطني شامل له عواقب إقليمية وعالمية محتملة»، خاصة مع تفاقم الأزمة المعيشية وزيادة معاناة المواطن، إذ إنّ 41% من الأسر يصعب عليها الحصول على المواد الغذائيّة وسدّ حاجاتها الأساسيّة الأخرى، كما قفز معدل التضخّم ليبلغ 84,3% في عام 2020، وبات لبنان مهددا بظلام شامل، في ظل عجز حكومي عن تأمين وقود تشغيل محطات توليد الكهرباء، بسبب عدم توفر نقد أجنبي للاستيراد، وتلكؤ مصرف لبنان في تدبير تلك الاحتياجات، كما يتلكأ في تدبير احتياجات أخرى لتمويل واردات سلع أساسية، مثل الأدوية والقمح وغيره، إضافة إلى تفاقم أرقام البطالة والفقر والفساد المالي وتهريب الأموال.

ما يحدث في لبنان لا يقف عند حد وصف البنك الدولي له بالغرق ومواجهة أعنف الأزمات وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، ولا يقف عند توقف البلاد عن سداد ديونها الخارجية والوقوع في مستنقع الديون والفساد، ولا يقف عند حجز بنوكها أموال المودعين في مشهد يبدو أقرب إلى المصادرة، ولا يقف عند حدود تهاوي قيمة العملة المحلية من 1500 ليرة للدولار الواحد لأكثر من 15000 ألف ليرة حاليا، وتحكم السوق السوداء في سوق العملة، واختفاء الوقود وانقطاع الكهرباء، بل يتعداه لما هو أخطر، حياة المواطن، وقبلها مستقبل وطن يضيع وسط أحزاب وطوائف فشلت في توفير الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون مهمتها الأساسية إنقاذ البلاد من الانهيار الكامل وانتشال ما يمكن انتشاله من الغرق. والملفت أن أزمة بهذا الحجم يصار إلى التعامل معها من قبل مسؤولين يتعاملون معها بسياسات تافهة، واستخفاف كبير وبأسلوب تمرير الوقت وتهدئة غضب الناس بخطط معيشية مضللة وقصيرة الأمد، كما يقول لبنانيون. ما يحدث في لبنان حاليا هو رسالة صارخة لحكومات دول المنطقة، خاصة في مصر وتونس والجزائر والمغرب واليمن وليبيا والسودان وسورية والبحرين وغيرها، رسالة مفادها أنه إذا لم تتوقفوا عن الاستسهال في الاقتراض الخارجي ومكافحة الفساد المالي فستلحقوننا في وقت غير بعيد.

اقتصاد الناس

المعاناة تُرهق التونسيين «نبحث عن قوتنا اليومي»

تزايدت الهموم المعيشية للتونسيين فتقلصت طموحاتهم إلى البحث عن القوت اليومي. محاصرون بالفقر والبطالة، فيما تتصاعد الإجراءات الحكومية القاسية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يبحث التونسيون عن حلول فردية لمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية بعد طول انتظار لحلول شاملة طالبوا بها على امتداد العشرية التي تلت ثورة يناير/ كانون الثاني 2011. فيما تؤخر الخلافات السياسية التي غرقت فيها البلاد كل مبادرات الإصلاح.

وتُغرق أزمات البطالة والفقر وضعف الخدمات العامة التونسيين في دوامة البحث عن مهرب من معاناتهم اليومية، حيث بات كسب رهان تحقيق التوازن المالي حلم الأسر التي تعاني من ضغوط مادية ومعيشية وصعوبة في النفاذ إلى خدمات الصحة والتعليم والسكن.

من جهة أخرى، ترتفع مطالب المنظمات الاجتماعية وخبراء الاقتصاد بضرورة تفادي انفجار اجتماعي شامل قد يدخل البلاد في دوامة العنف بسبب عدم قدرة المواطنين على مجاراة نسق الغلاء وانزلاق فئات اجتماعية واسعة إلى خانة الفقر.

وأكد الخبير الاقتصادي خالد النوري أن الظروف المعيشية تدفع حتى الموظفين وأصحاب الدخول الضعيفة إلى البحث عن عمل ثان أو مصدر دخل إضافي قد يكون بعضها غير قانوني.

واعتبر أن البحث عن الدخل الإضافي بأي وسيلة كان من الحلول الفردية التي تتزايد في تونس. وشدد النوري في حديثه مع «العربي الجديد» على أن السلطة مشغولة في صراعاتها ولا تهتم لأمر التونسيين الذين أنهكهم الفقر والوباء وتبددت كل أحلامهم بتحسين وضعهم أو حتى الحفاظ على الحد الأدنى من ضمانات الاستقرار الاجتماعي. ويستفيق التونسيون على إعلانات رسمية يومية تعلن زيادة في أسعار السلع والخدمات. حيث أعلنت الحكومة خلال الأسبوعين الماضيين عن زيادة بـ40 بالمائة في سعر السكر الموجه للاستعمال الأسري، كذلك رفعت ما بين 5 و10 في المائة تعريفات النقل الحكومي وأقرت زيادة في سعر الماء الصالح للشرب.

وبدأت حكومة هشام المشيشي خطة متدرجة في تفكيك منظومة الدعم، في إطار إصلاحات اقتصادية تعهدت بتنفيذها في رسالة نوايا قدمتها إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تمويل بقيمة 4 مليارات دولار. يأتي ذلك بموازاة وعود احتواء الفقر من خلال مساعدات مالية ستقدم إلى مليون ومائة ألف أسرة في إطار خطة شاملة ممولة من البنك الدولي للتقليص من تداعيات كورونا.

وصادق البرلمان الأسبوع الماضي على اتفاق قرض بين الحكومة والبنك الدولي بقيمة 300 مليون دولار لتمويل مشروع الحماية الاجتماعية ما بعد الجائحة. وكشفت وثيقة قدمتها الحكومة للبرلمان، أن تداعيات كورونا ستؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر في البلاد إلى 21 في المائة.

ورأى رئيس لجنة المالية البرلمانية هيكل المكي في حديث مع «العربي الجديد» أن زمن الحلول الترقيعية للسياسات العامة والحلول الفردية ولّى. وطالب بضرورة الاتجاه سريعا نحو حلول شاملة تستجيب لمطالب التونسيين.

وقال المكي إن ضغوط الشارع تشي بحالة الغضب العامة التي تهدد بانفجار الوضع بين الفينة والأخرى، داعيا إلى الالتفاف حول برنامج إصلاح شامل يقطع نهائيا مع السياسات السابقة وكل مخططات التنمية التي اعتمدت في البلاد. وشرح أن الخطط السابقة خلّفت مآسي اجتماعية واقتصادية دفعت محافظات بكاملها ثمنها باهظاً.

ويُعتبر كبح الغلاء وضمان الحقوق الدستورية في الصحة والتعليم والخدمات الأساسية والأمن من المطالب الأساسية للتونسيين بمختلف شرائحهم بعدما بات الانهيار الشامل يهدد الجميع، بمن في ذلك الأثرياء، الذين تضرروا من جائحة كورونا وفقدوا جزءاً من أعمالهم وواجهوا صعوبة في الحصول على العلاج والدواء عند الإصابة بفيروس كورونا.

وتعتبر حياة البجاوي (41 عاما) أن الشأن العام لم يعد يعني التونسيين كثيرا فهم في رحلة بحث دائمة لتوفير القوت وتأمين التعليم والسكن لأبنائهم، مؤكدة أن هذه الرحلة أصبحت شاقة جدا نتيجة تراجع الدخول وارتفاع الأسعار.

تضيف حياة لـ«العربي الجديد» أن التونسيين منهكون والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية قتلت طموحهم فيما يراقبون ضياع حتى حقوقهم المكتسبة.

وقالت «لم تعد للتونسيين قدرة على شراء المساكن ولا تعليم أبنائهم تعليما جيدا ولا الحصول على العلاج»، معتبرة أن هاجس نسبة كبيرة من المواطنين بات منحصرا في تأمين الغذاء وتسيير النفقات اليومية فقط.

وارتفعت معدلات البطالة إلى 16,2 في المائة، إذ يبلغ عدد العاطلين من العمل نحو 676 ألف شخص، وفق البيانات الرسمية، فيما ترجح أرقام غير حكومية أن يكون الرقم أعلى بكثير متجاوزاً المليون عاطل من العمل.

وتحتاج تونس خلال العام الحالي إلى قروض تقدر بنحو 19,5 مليار دينار (7 مليارات دولار)، تشمل قروضاً أجنبية بحوالي 5 مليارات دولار.

300 دينار، هي قيمة المساعدات الاستثنائية التي ستحصل عليها الأسرة التونسية، ضمن مشروع التحويل المالي لصالح 1,1 مليون أسرة، بالتزامن مع مباشرة الحكومة تطبيق سياسة تفكيك الدعم.

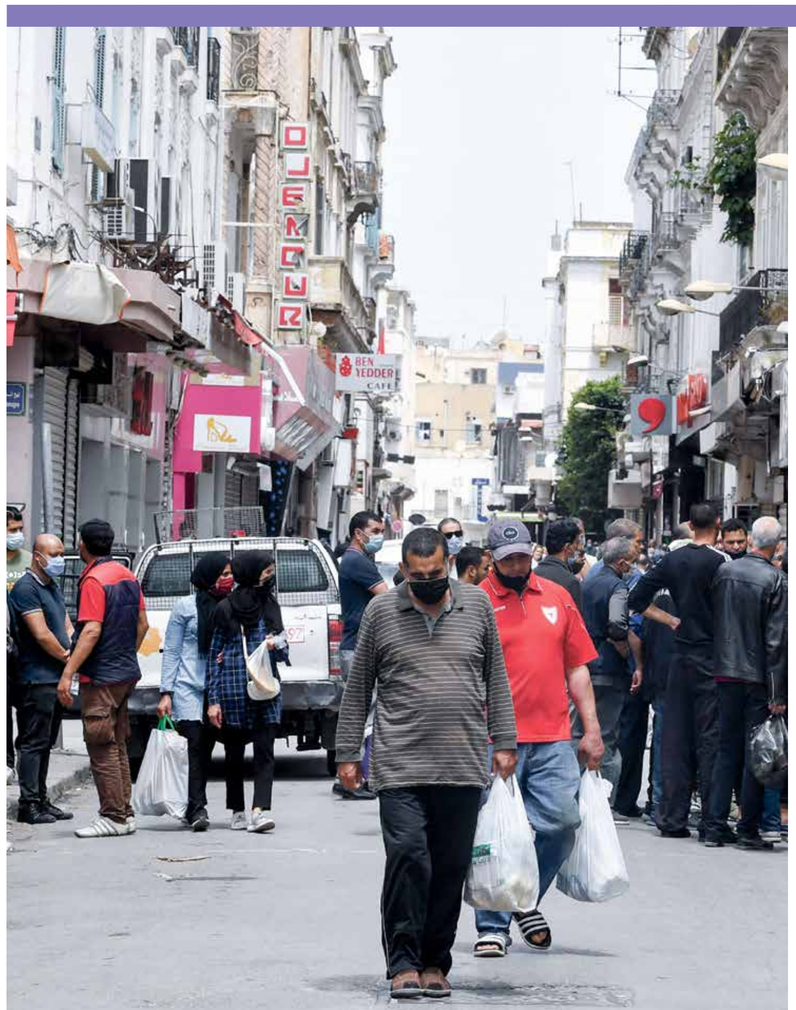
ارتفاع في الأسعار وسط ثبات الأجور (فتحي بلايد/ فرانس برس)

مالية عامة

المغرب يتجاوز حجم الإنفاق على الدعم

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تضاعفت نفقات الدعم عبر الموازنة التي حددتها الحكومة المغربية للسكر وغاز الطهو والدقيق، ما يشير إلى أن هذا الدعم سيصل إلى مستويات تتجاوز ما راهنت عليه الحكومة في قانون مالية العام الحالي، وفق تأكيدات عدد من مصادر «العربي الجديد». فقد زادت نفقات الدعم بنسبة 105,5 في المائة في الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي في المغرب، فقفزت إلى حوالي 650 مليون دولار، حسب بيانات الخزانة العامة للمملكة.

وتبين أن مستوى الدعم الذي يتم عبر صندوق المقاصة، يمثل في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري حوالي 46 في المائة من مجمل المخصصات المرصودة لذلك الغرض في الميزانية والمحددة عند نحو 1,4 مليار دولار.

وذهبت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة في تقرير لها إلى أن تنفيذ موازنة العام 2021 نجم عنه ارتفاع في مجمل النفقات العادية بنحو 700 مليون دولار، وهو ما يُرد إلى زيادة نفقات الدعم، في ظل ارتفاع مستوى أسعار غاز البوتان التي وصلت بالمتوسط إلى 520,2 دولاراً للطن الواحد. وتلفت المصادر إلى أنه من المتوقع أن تتواصل زيادة الدعم في ظل تراجع إنتاج قصب السكر والبنجر في البرازيل وأوروبا، علما أن المغرب يستورد أكثر من 40 في المائة من السكر لتلبية حاجيات السوق المحلية.

وساهم ارتفاع مستوى مخصصات الدعم، في بلوغ عجز الموازنة حوالي 2,51 مليار دولار في نهاية شهر مايو/ أيار الماضي، بزيادة حوالي 800 مليون دولار عن الكلفة التي كانت مقررة سابقاً، حسب وزارة الاقتصاد.

ووفق المصادر، يعكس هذا الارتفاع في مخصصات الدعم الذي يتم عبر المقاصة، تأثيرات ارتفاع الأسعار الأولية في السوق الدولية، على موازنة الدولة، التي ينتظر أن تتحمل في العام الحالي نفقات دعم تتجاوز المستوى الذي برمج على مدى العام 2021. ويستوعب غاز الطهو أكثر من 70 في المائة من مخصصات الدعم عبر صندوق المقاصة، علما أن المملكة تستورد حوالي 94 في المائة من حاجياتها من الطاقة. غير أن أسعار غاز البوتان مرشحة للارتفاع أكثر في الأشهر المقبلة، بعدما عرف هذا المنتج زيادة في الأسعار على مدى 12 شهرا تجاوزت 80 في المائة.

ويسري الارتفاع كذلك على السكر الذي يدعم المغرب استهلاكه، وتشير المصادر إلى أن مستوى الأسعار في السوق الدولية، سينعكس على موازنة المملكة التي تستوعب حوالي نصف حاجياتها في سياق متسم بتقلبات تعرفها الأسعار من البلدان المنتجة.

ويسعى المغرب إلى إصلاح نظام الدعم، حيث يراد توفير سجل اجتماعي موحد، يتيح حصر الأسر التي تستحق الدعم في ظل ما يجري التأكيد عليه من استفادة فئات غير مستحقة للدعم من النظام المعمول به منذ عقود في البلاد.

وتشير التقديرات، وفق المصادر، إلى أن رفع الدعم عن غاز الطهو، من شأنه أن يرفع سعر الصفيحة من فئة 12 كيلوغراماً من 4 دولارات إلى ما بين 11 و12 دولاراً، ما من شأنه الإضرار بالقدرة الشرائية للأسر التي لن تستفيد من مساعدات الدولة.

وعبرت الحكومة في مشروع إصلاح نظام الحماية الاجتماعية الذي أعلن عنه أخيرا، عن التوجه نحو تحويل مخصصات الدعم بهدف تمويل مشروع التغطية الصحية الذي يستهدف 22 مليون مواطن. وتتجه الحكومة نحو تبني سياسة استهداف الفقراء بالدعم. غير أن الخبير الاقتصادي رضوان الطويل، اعتبر في حديث مع «العربي الجديد» أن سياسة الاستهداف هذه قد لا تؤدي إلى محاصرة الفقر وخلق أسس الإنصاف بين الفئات الاجتماعية في المغرب.

وأكد الطويل على أن سياسة الاستهداف التي تقوم على توفير دعم مباشر للأسر الفقيرة، تنطوي على مخاطر تتمثل في احتمال انزلاق بعض الفئات نحو الفقر، حتى لو كانت تواجه صعوبات معيشية، بسبب عدم استفادتها من الدعم المباشر بالنظر إلى عدم تصنيفها ضمن الفئة الفقيرة.

مخاوف من تغيير سياسات الدعم (البرازيل كريبا/Getty)

أخبار العرب

تراجع الاحتياطي الأجنبي للأردن

أظهرت بيانات من البنك المركزي الأردني، الخميس، تراجع احتياطي العملات الأجنبية في الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي بـ0,4 في المائة إلى 15,85 مليار دولار، مقارنة بـ15,91 مليار دولار في نهاية 2020.

إضراب المخابز في تونس

لجأ تونسيون إلى البحث عن بدائل تعوضهم عن الخبز بعد إقرار إضراب عام في المخابز انطلق الخميس ويستمر ثلاثة أيام. إذ إن 3600 مخبز أعلنت الإضراب الشامل عن العمل في كامل المحافظات التونسية احتجاجاً على رفض السلطات المعنية الاستجابة لمطالب المهنيين في القطاع والمتمثلة أساساً في صرف مستحقاتهم لدى الدولة وتطبيق القانون المنظم لهذا النشاط. وأكد رئيس الغرفة الوطنية لأصحاب المخابز محمد بوعنان في تصريح لـ«العربي الجديد» على أن أصحاب المخابز غاضبون ويأملون تطبيق القانون والاستجابة لبعض مطالبهم، مبينا أن الغرفة تتمسك بإلغاء المرسوم الصادر سنة 2020 والمتعلّق بالاحتكار وبالمواد المدعّمة والتقيد بالقانون عدد 36 لسنة 2015 لتعزيز المنافسة وتحديد الأسعار.

«المركزي الإماراتي» يرفع الفائدة

رفع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الخميس، سعر الفائدة الرئيسي لأجل ليلة بواقع خمس نقاط أساس، تماشيا مع خطوة مماثلة أقدم عليها مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي الأربعاء. ويرتبط سعر فائدة الأساس الإماراتي للإيداع لليلة واحدة بسعر الفائدة الذي يفرضه مجلس الاحتياطي الاتحادي على الاحتياطيات الفائضة، والذي رفعه البنك المركزي الأميركي خمس نقاط أساس إلى 0.15 في المائة.

تراجع صادرات السعودية النفطية

كشفت بيانات رسمية، الخميس، أن صادرات السعودية من النفط الخام انخفضت إلى 5,408 ملايين برميل يوميا في إبريل/ نيسان من 5,427 ملايين برميل يوميا في مارس/ آذار. وتقدم الرياض وأعضاء آخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أرقام التصدير الشهرية.

تقارير عربية

نقل

ارتفاع الأجرة يحرم السوريين من التنقل

الحسكة ـ **سلام محمد**

أصبح تنقل السوريين بين مدنهم مسألة بحاجة إلى بحث ودراسة، بعدما وصلت تعرفة النقل إلى مبالغ لا تتناسب مع متوسط دخولهم، التي لم تعد تكفيهم لتأمين كفاف يومهم أساساً من جراء انهيار قيمتها الشرائية، وارتفاع تكاليف المعيشة.

وزاد الطين بلة للسواد الأعظم من السوريين تشظي الأراضي السورية تحت سيطرة قوى الأمر الواقع. تقطعت أوصال البلاد، وأصبح الانتقال من مكان إلى آخر يحتاج إلى سلوك طرقات أطول، وبالتالي الحاجة إلى وقت إضافي من جراء المسافات المتباعدة وكثرة الحواجز العسكرية والأمنية على الطرقات. الأخيرة تقوم بالتدقيق في البطاقات الشخصية وتفتيش المركبات. إجراءات لا تخلو من الابتزاز بشكل أو بآخر، وتتضمن غالباً طلب «خوّة» من السائقين، وهذا ما ساهم أيضاً برفع تعرفة حافلات النقل.

> الحواجز الأمنية تزيد كلفة النقل بسبب ابتزاز السائقين

وتفرض الظروف القاهرة السفر من مدينة إلى أخرى تقادياً لصعوبات التنقل عبر السيارات والحافلات، مثل انتقال أحد سكان شمال شرق سورية، الخاضعة لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية – قسد»، إلى العاصمة السورية دمشق في الجنوب السوري، كحالة أبو محمد.ع، الذي تحفظ على ذكر اسم عائلته لمخاوف أمنية. وقال أبو محمد في حديث مع «العربي الجديد»، «لقد أصبحت غالبية سكان شمال شرق سورية تشعر أن السفر من القامشلي الى دمشق أشبه بالسفر من دولة إلى أخرى».

وأضاف «كنت مضطراً لنقل والدي السبعيني إلى دمشق لأسباب صحية، ما أجبرنا على السفر عبر الطيران، وكانت الصدمة أن تكلفة بطاقة الطائرة للشخص الواحد 225 ألف ليرة، أي دفعنا 450 ألف ليرة سورية (سعر صرف الدولار الأميركي الواحد نحو 3150 ليرة)، إنه مبلغ كبير جداً على عامل مثلي لا يتجاوز دخله الشهري 150 ألف ليرة ولديه عائلة مكونة من زوجة وأربعة أطفال، ما اضطرنا لبيع قطعة أرض حتى نستطيع تأمين علاج الوالد». وتابع «تكاليف السفر والإقامة والعلاج كانت كبيرة جداً، لم يعد لدينا الإمكانية للعودة بالطائرة، ما اضطرنا للعودة بالحافلة، تعرفة النقل بها 34 ألفاً و500 ليرة، لكن الرحلة تستغرق أكثر من 18 ساعة، بعد أن كانت قبل عام 2011، تستغرق أقصاها 9 ساعات، وكانت تعرفة النقل لا تصل إلى ألف ليرة».

وأضاف: «الأمر أصبح مختلفاً اليوم، نظراً لتحويل الطريق بسبب جبهات القتال، وثانيا بسبب كثرة الحواجز الأمنية»، مبينا أن «الحواجز الأمنية التابعة للنظام إن كانت في مطار القامشلي أو مطار دمشق أو على الطريق، لا توفر أي أسلوب أو فرصة لسلب المواطنين، إضافة إلى المعاناة من جراء المعاملة السيئة».

والحال في مناطق سورية الخاضعة لسيطرة النظام، أن جميع وسائل النقل وضعت تعرفة نقل أعلى بكثير من التعرفة الرسمية، من جراء ارتفاع أسعار قطع الغيار والزيوت واليد العاملة. في حين يشكو المواطن من الضغوط المادية المرتفعة لتعرفة النقل، فيما يكتفي مسؤولو النظام بالحديث عن أهمية الالتزام بالتعرفة وأن على المواطن أن يمتلك ثقافة الشكوى، لكن يبدو المواطن لديه قناعة أن التعرفة الرسمية ليست عادلة بالنسبة للسائق، لكنه بالمقابل عاجز عن دفع التكلفة بسبب دخله الضعيف، وفق حديث أحد مصادر «العربي الجديد».

من جانبه، أعرب أبو عمر عبد الحي (57 عاما)، في حديث مع «العربي الجديد»، عن معاناته مع تكاليف النقل، وخاصة أن لديه طالبة جامعية تدرس في مدينة اللاذقية، قائلا إن «تعرفة النقل أصبحت أكبر بكثير من امكاناتنا، فابنتي تحتاج لكي تصل إلى جامعتها 5 آلاف ليرة أجرة تاكسي للوصول إلى الحافلة لأنه غالبا ما تكون محملة بمونة الشهر، و7500 ليرة أجار الحافلة وهناك 3 آلاف أجرة تاكسي الأجرة في اللاذقية، أي تحتاج 15500 ليرة ذهاباً وذات المبلغ للعودة، 31 ألف ليرة فقط تكلفة النقل، وهو مبلغ كبير بالنسبة لأصحاب الدخل المحدود».

وأضاف «ماذا تقول عندما يقول لك السائق إنه يشتري البنزين بأضعاف سعره الرسمي من السوق السوداء وأن أجرة السيارة لا تشتري صحن بيض، وأن قطع الغيار والزيوت بالدولار وكلفة الصيانة ارتفعت، وهذا كله صحيح، والحكومة لا تبحث عن حل له أو لنا».

وتابع: «في الكثير من الأحيان لا أستطيع تأمين تكلفة النقل لابنتي، وأقول لها: بدل أن تدفعي أجرة نقل سأرسل لك المبلغ لتكون مصروفاً شخصياً لك لأسبوع مثلاً، وأعلم أن هناك أشخاصا يرسلون أبناءهم إلى الجامعة بالتناوب فعندما يذهب أحد الأبناء إلى الجامعة يجلس الآخر في المنزل معتمدين على الملخصات في الدراسة».

ولا تبدو تعرفة النقل بين المحافظات وحدها ما يثقل كاهل السوريين. فالتنقل داخل المدن ذاتها يعتبر عبئاً كبيراً. وفي ظل غياب شبكات النقل الداخلي الكافية والتي تغطي المدن والبلدات، تصبح سيارة الأجرة هي الخيار الوحيد.

وفي دمشق بحسب عدنان أبو الوليد (36 عاماً)، موظف في دائرة حكومية، غالبية المواطنين لم تعد في أذهانهم فكرة أن هناك وسيلة نقل تدعى سيارة أجرة، فاقل طلب أصبح بخمسة آلاف ليرة داخل المدينة، أما على أطراف المدينة فيجب أن تتحدث عن عشرة آلاف ليرة على الأقل. وسأل: «أي موظف ما زال راتبه بحدود 60 ألف ليرة في الشهر يستطيع طلب سيارة أجرة؟ الراتب هذا لا يكفي حتى لتأمين الحاجيات الأساسية التي تحتاجها الأسرة».

سيارة تنقل عددا كبيرا من الطلاب دفعة واحدة (أحمد المحمد/ فرانس برس)

إنتاج الغاز في العراق

أعلنت وزارة النفط العراقية، الخميس، افتتاح محطة لإنتاج الغاز المصاحب لاستخراج النفط، بطاقة 20 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً في حقل «أبو غرب/ الجنوب 1» بمحافظة ميسان جنوبي البلاد. وقال وزير النفط إحسان عبد الجبار في بيان، إن «الطاقة الإنتاجية للمشروع تبلغ 100 ألف برميل من النفط وأكثر من 20 مقمقاً يومياً (المقمق يعادل مليون قدم مكعبة قياسية باليوم). تضاف إلى الإنتاج الوطني لرفد محطات الطاقة الكهربائية بوقود الغاز».

وتتولى شركة «سينوك» الصينية تطوير حقل «أبو غرب» في محافظة ميسان. ويضطر العراق إلى حرق كميات كبيرة من الغاز المصاحب لاستخراج النفط، لضعف إمكانات الاستثمار. ويمتلك العراق مخزونا يقدر بنحو 132 تريليون قدم مكعبة من الغاز.

سيارات

الجزائر تستورد السيارات المستعملة

الجزائر ـ **حمزة كحال**

فصلت الحكومة الجزائرية أخيراً في ملف استيراد السيارات المستعملة، منهية بذلك أشهراً من التردد والتخبط في تسيير هذا الملف، حيث حملت الموازنة التكميلية للعام 2021، التي وقع عليها الرئيس عبد المجيد تبون، الضوء الأخضر لتحرير وارداتها من السيارات المستعملة رسمياً، في خطوة وصفها مراقبون بأنها تستهدف استرضاء الشارع وامتصاص غضب الحراك الشعبي المتواصل منذ 22 فبراير/شباط 2019، بقابله تخوف من أن يفتح هذا القرار باباً جديداً على الفساد في حال غياب الرقابة الحكومية.

وحملت المادة 110 من الموازنة التكميلية الترخيص «لجمركة السيارات السياحية التي تقل خدمتها عن ثلاث سنوات، المستوردة من طرف الخواص المقيمين، مرة كل ثلاث 3 سنوات على حساب عملتهم الخاصة المتواجدة برصيدهم بالعملة الأجنبية الذي تم فتحه بالجزائر، وذلك من أجل طرحها للاستهلاك، مع دفع جميع الحقوق والرسوم المنصوص عليها بموجب نظام القانون العام».

وإن كانت الحكومة اتخذت قرارها فيما يتعلق باستيراد السيارات المستعملة، إلا أنها لا تزال تتردد في طرح التفاصيل العملية لهذا الإجراء والخطوات التنفيذية لتطبيقه، خاصة فيما يرتبط بآليات الاستيراد والرسوم الجمركية وطريقة تحويل الأموال من الجزائر نحو الدول المعنية باستيراد السيارات المستعملة.

ورأى الخبير الاقتصادي جمال نور الدين أن «استيراد السيارات التي عمرها أقل من ثلاث سنوات يحتاج إلى صدور تنظيم آخر وفي كل الأحوال هو قرار اقتصادي ضرره أكثر من نفعه، السوق السوداء للعملة سترتفع مع بداية النشاط، وإدارة سعر الصرف الرسمي ستصبح صعبة، كما أن التضخم سيزيد والسعر لن يكون منخفضاً».

وأضاف نور الدين لـ«العربي الجديد» أن «القرار غير صائب للأسف، إذ كان بالإمكان بعث نشاط الصناعة أو استيراد سيارات جديدة لتهدئة السوق. الموازنة التكميلية فيها ثغرات وعيوب كثيرة يجب مراعاتها ورفع القيود والشروط المسبقة وإعطاء الحرية للمواطن لاستيراد سيارة مستعملة باقل تكلفة في ظل عدم وجود بديل محلياً».

وخلافاً لما تم الترويج له بشأن انهيار أسعار السيارات، تواصل هذه الأخيرة ارتفاعها، رغم القرارات الأخيرة الاستعجالية، لفتح الباب لاستيراد سيارات بعمر أقل من 3 سنوات.

وتؤكد دراسة أعدتها جمعية وكلاء السيارات المعتمدون، اطلعت عليها «العربي الجديد»، أن أسعار المركبات شهدت لهيبا حادا بلغت نسبته في بعض الأصناف 200 في المائة منذ سنة 2014 وصولاً إلى سنة 2019، ويتواصل الارتفاع خلال الأشهر الأخيرة، حيث بلغ سعر هيونداي «أكسنت» 2,6 مليون دينار (20 ألف دولار) بترقيم سنة 2020، وهو ثمن أكبر من السائد في بلد المنشأ، على سبيل المثال لا الحصر.

وأكد المتعاملون ووكلاء السيارات، أن انخفاض سعر السيارات في السوق الجزائرية، يفرض أولا انخفاض سعر العملة الصعبة على مستوى السوق الموازية، والذي لا يزال مرتفعا جدا رغم محدودية السفر وعدم الشروع في استيراد سيارات أقل من 3 سنوات لحد الساعة، بسبب غياب النصوص القانونية التطبيقية، حيث وصل سعر العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» على مستوى سوق السوداء للعملة الصعبة إلى 210 دنانير لليورو الواحد.

وشددت مصادر «العربي الجديد» على أن المرحلة المقبلة سيشهد خلالها سعر «العملة» ارتفاعا أكبر، وهو ما يفضي إلى صعود في أسعار المركبات، كما أن انخفاض سعر المركبات يفرض إغراق السوق بالسيارات الجديدة، وهو ما يصعب تطبيقه، خاصة وأن وزارة الصناعة ستعتمد نظام الحصص، أي أن نسبة الطلب ستواصل الارتفاع مقارنة مع نسبة العرض.

وكشف الخبير في سوق السيارات عبد الرحمان رمضان أن «استيراد السيارات المُستعملة سابقا كان يطرح عديد المشاكل على مستوى المراقبة، فالكثير من السيارات المستعملة المغشوشة تم استيرادها في الماضي وعجزت أجهزة الجمارك عن إحباط دخولها للجزائر، وهذه النقطة لا تزال مطروحة».

ومن الناحية المالية رأى زهوان في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «فتح باب استيراد السيارات المستعملة سيرفع الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازية للعملة الصعبة. فالحكومة ترفض بيع العملة في البنوك لمن أراد أن يشتري سيارة مستعملة من الخارج، وبالتالي هي تدفع المواطن نحو الأسواق الموازية لشراء العملات، وقد يتسبب ذلك في ارتفاع لافت، خاصة للعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) مقابل الدينار، وهذه من النقاط التي تبقى سوداء في هذا الملف».

أخبار العالم

ارتفاع الطلب على السيارات في أوروبا

أعلن اتحاد مصنعي السيارات الأوروبي، الخميس، ارتفاع الطلب على السيارات الجديدة في التكتل، بالأشهر الخمسة الأولى من 2021، بنسبة 29,5 في المائة على أساس سنوي، مع التعافي تدريجيا من تداعيات كورونا.

وأفاد الاتحاد في تقريره الشهري، بأن إجمالي الطلب على السيارات الجديدة في دوله الأعضاء (عددها 27) ارتفع إلى 4,3 ملايين سيارة. وسجل كل من الأسواق الأربعة الرئيسة زيادات نسبية مضاعفة حتى الآن هذا العام. وتصدرت إيطاليا الارتفاع بنسبة 62,8 في المائة، ثم فرنسا 50,1 في المائة، وإسبانيا 40 في المائة، وألمانيا 12,8 في المائة.

أزمة إنترنت في «المركزي الأسترالي»

تعرض البنك المركزي الأسترالي وهيئة البريد وعدة بنوك وشركات لانقطاع في خدمة الإنترنت، الخميس، الأمر الذي أثر على حسابات العملاء والمعاملات المالية قبل عودة بعض الخدمات في وقت لاحق. وقالت شركة «فيرجين أستراليا»، وهي واحدة من الشركات المتضررة، إنها كانت «واحدة من مؤسسات كثيرة واجهت انقطاعا في خدمة أكامي لتوصيل المحتوى».

حل النزاع بين «إيرباص» و«بوينغ»

أعلنت وزارة التجارة الدولية البريطانية، الخميس، أن المملكة المتحدة توصلت إلى اتفاق مع الولايات المتحدة لإنهاء النزاع التجاري بشأن الدعم المالي الممنوح لـ«إيرباص» و«بوينغ». وينص الاتفاق على أن تعلق لخمس سنوات الرسوم الجمركية العقابية التي فرضت خصوصا على الويسكي الأسكتلندي، حسب البيان.

مال وأعمال

تراجعت البورصات العالمية والذهب، بينما ارتفع سعر الدولار إلى أعلى مستوياته في 6 أسابيع بعد إطلاق مجلس الاحتياط الفيدرالي أول رصاصة على سياسة «التمويل الرخيص»، في اجتماعه يوم الأربعاء

هزة في أسواق المال العالمية

الفيدرالي يطلق أول رصاصة على «التمويل الرخيص» الدولار يرتفع والأسهم تتراجع

لندن ـ **العربي الجديد**

أطلق مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، مساء الأربعاء، الرصاصة الأولى على سياسة ضخ «التمويل الرخيص» التي رفعت مؤشرات الأسهم بأسواق «وول ستريت» المالية إلى مستويات تاريخية. وأعلن الفيدرالي، الأربعاء، أنه سيرفع سعر الفائدة على الدولار في وقت أقرب من توقعاته في شهر مارس/ آذار الماضي. وتتوقع أسواق المال حاليا ارتفاع سعر الفائدة بمعدل 0,5% في العام 2023. وأمس، وصف محللون تحدثوا لموقع «باوند ستريلنغ» اللندني المتخصص في العملات إعلان البنك الفيدرالي بأنه أدى إلى ردة فعل كبيرة في أسواق العملات والأسهم العالمية «حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية جميعها، كما تراجعت مؤشرات الأسهم والذهب». ومن المتوقع أن تراجع الأسواق الناشئة حساباتها بشأن توفر السيولة الدولارية في المستقبل. في هذا الشأن، قال محلل سوق الصرف بمصرف «آتش أس بي سي» اندريه دي سيلفا، في تعليقات لقناة «سي ان بي سي»، أمس: «على الأسواق الناشئة أن تعد سياساتها النقدية لمواجهة رفع الفائدة على الدولار».

وعلى الرغم من أن السياسة النقدية الميسرة التي ضخت نحو 5 تريليونات دولار في الاقتصاد نجحت في إنقاذ الاقتصاد الأميركي من الوقوع في دائرة الكساد الكبير في فترة جائحة كورونا، وهو يتجه للنمو بنسبة 7% خلال العام الجاري، حسب البيانات الجديدة للاحتياط الفيدرالي، إلا أن محللين يرون أن هذه السياسة في المقابل رفعت من مخاوف حدوث اضطراب في دورة النمو الاقتصادي بسبب تضخم أسعار الأصول وارتفاع قيمتها السوقية فوق سعرها الحقيقي بسبب التمويل الرخيص الذي حصل عليه كبار المستثمرين منذ إبريل/ نيسان الماضي.

وحسب المؤشرات الرئيسية لمستويات التضخم الذي بات يرعب المستثمرين في السوق الأميركي، ارتفع مؤشر السلع المستوردة في السوق الأميركي بنسبة 11,3%، كما ارتفع مؤشر السلع المصنعة بنسبة 6,6%، وارتفع مؤشر السلع الاستهلاكية بنحو 5%، بنهاية الشهر الماضي. كما تشير بيانات مصلحة العمل إلى أنه لا يزال هناك 15 مليون مواطن مدرجين في بند إعانات البطالة.

وتكتنز المصارف التجارية بالولايات المتحدة السيولة الدولارية منذ شهور بدلاً من إقراضها على أمل تحقيق أرباح مرتفعة من عمليات الإقراض في الأسواق العالمية حينما ترتفع الفائدة ويرتفع سعر الدولار أو ربما يحدث شح في الدولار في الأسواق الناشئة. وكانت المصارف الأميركية قد حققت ارباحاً ضخمة من عمليات الإقراض وإعادة التمويل وإدارة الثروات بسبب شح الدولارات في العام الماضي.

وتكتنز المصارف التجارية في الولايات المتحدة نحو 3,5 تريليونات دولار، يتصدرها مصرف «جي بي مورغان»، ربما لاغتنام الفرصة نفسها خلال العام المقبل. وكان الرئيس التنفيذي لمصرف «جي بي مورغان» قد أعلن، يوم الإثنين، أنه راكم نحو نصف تريليون دولار نقداً لاستثمارها في المستقبل. وعادة ما تتبع المصارف المركزية العالمية قرار الاحتياط الفيدرالي الخاصة بالفائدة المصرفية بسبب هيمنة الدولار على السياسة النقدية والمالية العالمية. وفي أعقاب اجتماع الاحتياط الفيدرالي وإعلان رفع الفائدة، تراجعت أسواق المال العالمية، أمس الخميس، بينما ارتفع سعر صرف الدولار إلى أعلى مستوياته في 6 أسابيع وحقق أكبر ارتفاع في يوم واحد خلال العام الجاري. وارتفع مؤشر الدولار بنحو 0,8% عند 91,8450 نقطة. كما تراجع العائد على سندات الخزينة لأجل عشر سنوات إلى 1,558 من 1,569%.

وتراجع سعر الذهب إلى أدنى مستوياته منذ يناير/ كانون الثاني إلى 1808 دولارات للأوقية (الأونصة)، حسب مؤشرات وول ستريت جورنال. وبالتالي يلاحظ أن إعلان مجلس الاحتياط الفيدرالي أحدث هزة حقيقية في أسواق المال العالمية التي كانت تعتمد في ارتفاعاتها على ضخ الترليونات الرخيصة. ومن المتوقع أن يواصل معدل التضخم الأميركي الارتفاع فوق مستوياته الحالية خلال العام الحالي.

ويذكر أن بنك الاحتياط الفيدرالي أعلن، الأربعاء، تثبيت معدل الفائدة وبرنامج شراء الأصول دون تغيير، مع رفع توقعات التضخم والنمو الاقتصادي. وأظهر اجتماع لجنة السوق المفتوحة لمجلس الاحتياط الفيدرالي، تثبيت معدل الفائدة عند نطاقه الحالي الذي يراوح بين صفر و0,25%، مع توقعات إبقائها دون تغيير حتى تعافي سوق العمل ومعدل التضخم نحو المستهدف. كما قرر الاحتياطي الفيدرالي تثبيت مشتريات الأصول عند 120 مليار دولار شهرياً، مع استمرار البرنامج حتى الوصول لمستهدف التوظيف واستقرار الأسعار.

وكشف بيان السياسة النقدية أن مسؤولي المركزي الأميركي يتوقعون رفع معدل الفائدة الأساسي مرتين بحلول نهاية عام 2023. وعلى جانب آخر، رفع الاحتياطي الفيدرالي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي هذا العام عند 7% مقابل تقديرات سابقة صادرة في مارس عند 6,5%. لكن الفيدرالي ثبت توقعاته لنمو الاقتصاد الأميركي في العام المقبل عند 3,3%، بينما رفع تقديرات الصعود في عام 2023 إلى 2,4% من 2,2% سابقاً.

وعلى صعيد التضخم، يتوقع الاحتياطي الفيدرالي ارتفاع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي بنسبة 3,4% في العام الجاري مقارنة بتقديرات سابقة بصعوده 2,4%، كما رفع توقعات العامين المقبلين إلى 2,1% و2,2% على الترتيب.

وعن سوق العمل، يعتقد البنك المركزي أن معدل البطالة الأميركي سيسجل 4,5% هذا العام، وهي نفسها التوقعات السابقة في مارس/ آذار الماضي، لكنه خفض تقديراته لعام 2022 عند 3,8% من 3,9% سابقاً.

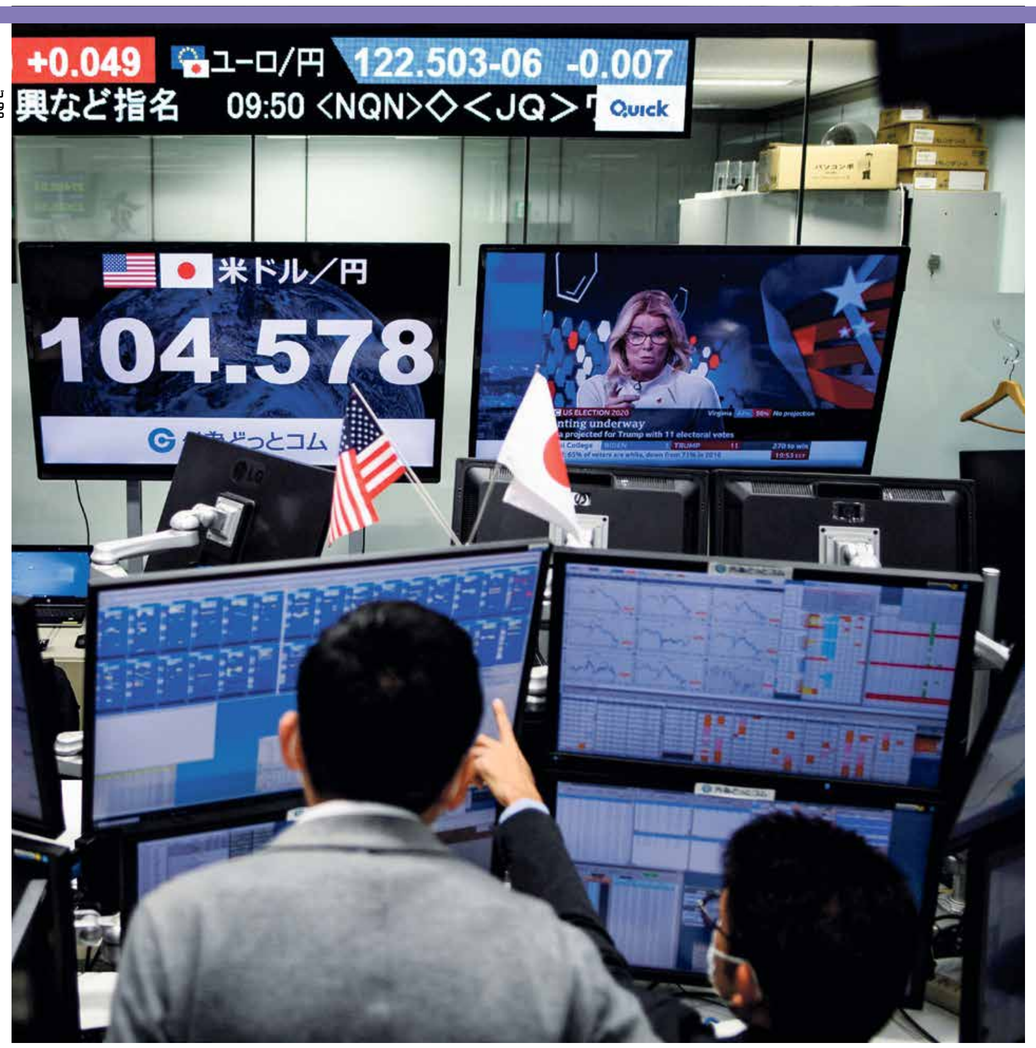

تراجع البورصات طوكيو (Getty)

توقعات بزيادة سعر الفائدة على الدولار ومخاوف على الأسواق الناشئة

الذهب يخسر 70 دولاراً

خسرت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس الخميس، أكثر من 70 دولاراً بالتزامن مع قوة الدولار، وبعدما أعلن مجلس الاحتياط الفيدرالي أنه سيرفع معدل الفائدة الأساسي مرتين بحلول نهاية 2023. وعلى صعيد التداولات، تراجعت العقود الآجلة للذهب تسليم أغسطس/ آب 3,9% أو بنحو 73,40 دولاراً عند 1788,10 دولاراً للأوقية. ويتوقع خبراء أن يتواصل الهبوط على ارتفاع سعر الدولار، وعادة ما يتحرك الذهب في اتجاه عكسي للعملة الأميركية.

أسعار الطاقة والخدمات ترفع التضخم بمنطقة اليورو

ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو بسبب زيادة أسعار الطاقة والخدمات، ولا تزال دول الجنوب الأوروبي تعاني من تراجع النمو

برلين ـ **العربي الجديد**

أكدت بيانات، أمس الخميس، أن ارتفاعاً كبيراً في أسعار الطاقة والخدمات عزز تضخم أسعار المستهلكين في منطقة اليورو في مايو/ أيار كما كان متوقعاً، وهو ما يصل بمعدل نمو الأسعار فوق هدف البنك المركزي الأوروبي بقليل.

وحسب رويترز، أكد مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي (يوروستات) أن التضخم بمنطقة اليورو التي تضم 19 دولة ارتفع 0,3 بالمئة على أساس شهري مسجلاً زيادة اثنين بالمئة على أساس سنوي، مثلما أشارت تقديرات في وقت سابق. ويرغب البنك المركزي الأوروبي في معدل للتضخم دون اثنين بالمئة لكن قرب ذلك المستوى. وأضاف يوروستات أن أسعار الطاقة ارتفعت 1,19 نقطة مئوية، كما ارتفعت أسعار الخدمات بنحو 0,45 نقطة، بينما أضافت الأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ 0,15 نقطة.

وباستثناء المكونات الأكثر تقلبا وهي الطاقة والأغذية، أو ما يطلق عليه البنك المركزي الأوروبي التضخم الأساسي، ارتفعت الأسعار بنسبة 0,2 بالمئة على أساس شهري و0,9 بالمئة على أساس سنوي. وتوقع خبراء اقتصاديون احتمال ارتفاع التضخم لمستوى أعلى في أواخر العام، ليقترب من 2,5 بالمئة في الوقت الذي تتعزز فيه ضغوط الأسعار جراء التعافي من ركود مزدوج مدفوع بالجائحة تخللته فترة انتعاش وارتفاع أسعار السلع الأولية في الآونة الأخيرة. ودعا اقتصاديون فرنسيون إلى ضرورة ضخ البنك المركزي الأوروبي المزيد من جرعات التحفيز المالي والنقدي لدعم النمو الاقتصادي بمنطقة اليورو.

ولكن ورغم ارتفاع معدل التضخم، فإن الاقتصاد الألماني الذي يقود الانتعاش في منطقة اليورو حقق معدلات نمو جيدة. وحتى فترة قريبة سادت توقعات سلبية بالألماني بسبب تبعات جائحة فيروس كورونا. أما الآن ومع تراجع عدد الإصابات بالفيروس وتقدم حملة التطعيم ضده، فتتوالى التوقعات المتفائلة بانتعاش قوي للاقتصاد الألماني خلال العام الجاري.

ويدعم هذه التوقعات تحسن النمو العالمي، خاصة في الصين والولايات المتحدة، حيث يذهب القسم الأكبر من الصادرات الألمانية إلى هذين السوقين. وتفيد آخر توقعات البنك المركزي الألماني (بندسبانك)، بأن نسبة النمو الاقتصادي ستقارب 4 بالمائة بدلاً من نسبة 3 بالمائة، التي كانت متوقعة في بداية العام.

وبالنسبة للعام المقبل، 2022، يتوقع البنك المركزي الألماني نسبة نمو تزيد على 5 بالمائة. ويذهب رئيس البنك ينس فايدمان إلى القول إن «الناتج الاقتصادي قد يصل هذه السنة إلى مستوى ما قبل الأزمة»، غير أن نسبة النمو العالية هذه يرافقها ارتفاع أسعار الكثير من المنتجات. ومما يعنيه ذلك أن نسبة النمو الفعلية ستكون أدنى من التوقعات. وفي أسواق الصرف تراجعت العملة الموحدة، اليورو، مقابل الدولار، الأميركية. ولا تزال دول منطقة اليورو تعاني من ركود قطاع السياحة الذي يعد مصدراً مهماً لمعظم دول الجنوب الأوروبي، خاصة اقتصادات دول الجنوب الأوروبي، مثل إيطاليا واليونان وإسبانيا والبرتغال.

في هذا الصدد، أعلن مجلس المطارات الدولي في أوروبا، أمس الخميس، أن حركة النقل الجوي المقرر استئنافها في صيف العام الجاري ستكون ضعيفة ومتقلبة، وأن حركة الركاب لن تعود إلى مستويات 2019 حتى 2025 على أقرب تقدير، وفقاً لوكالة الأنباء الفرنسية. وتراجعت إيرادات قطاع النقل الجوي في أوروبا 60% في العام الماضي بسبب الأزمة الصحية وتقييد حركة السفر في عدد من الدول.

وقال مدير المجلس الدولي للمطارات في أوروبا أوليفييه بانكوفيتش إن استئناف حركة النقل لن يعيد المطارات على الفور إلى وضع مالي سليم، وإن الإيرادات ستظل أقل كثيراً من مستويات ما قبل الجائحة. كما توقع أن تظل الإيرادات غير كافية للاستجابة إلى الاحتياجات الاستثمارية وسداد الديون حتى عام 2023 على الأقل.

وتعاني منطقة اليورو من ارتفاع معدل الديون السيادية، كما تعاني كذلك من ارتفاع حجم المخصصات المصرفية لتغطية الديون المشكوك في تحصيلها، وربما سيضيف عدم تعافي قطاع السياحة الضخم المزيد من المتاعب لمصارف منطقة اليورو خلال الفترة المقبلة.

قطاع السياحة لا يزال يعاني في أوروبا بسبب تقييد حركة السفر

عمليات فحص المسافرين ضد كوفيد 19 بمطار برلين الدولي (Getty)

المصارف قلقة من العملات الرقمية

لندن ـ **العربي الجديد**

قال رئيس مركز الابتكار لدى بنك التسويات الدولية بينوا كوري إن البنوك التجارية يجب أن تعتبر عملات البنوك المركزية الرقمية بمثابة فرصة تمكنها من تقديم خدمات جديدة لعملائها، كجزء من مجموعة أوسع من التقنيات الجديدة.

ووفقاً لما ذكرته وكالة بلومبيرغ، أوضح كوري أن النموذج الأكثر ترجيحاً هو إصدار العملات الرقمية من قبل البنوك المركزية لكن توزيعها سيتم من قبل المصارف التجارية. كما أشار إلى أنه لا ينبغي أن تتركز الفكرة حول عملات البنوك المركزية الرقمية حول تغيير طريقة عمل النظام المالي.

وتعمل السلطات النقدية من السويد وحتى الصين على تطوير عملاتها الرقمية الخاصة في ظل تنامي شعبية العملات الرقمية، مثل البيتكوين، التي تعزز الضغط على البنوك المركزية لضمان امتلاكها بديلاً قابلاً للتطبيق قبل هيمنة سبل الدفع غير المنظمة.

وكان العديد من خبراء النقد يعتقدون أن البنوك المركزية ستتعامل في التموينات الرقمية مع مصارف تجارية انتقائية، وهي المصارف التجارية الكبرى. كما أن البنوك التجارية ركزت على الفوائد التي تجنيها من تبني الدول للعملات الرقمية، وهي أن العملات المشفرة ستعزز التسويات المالية بين الدول وتزيد من سرعة تنفيذ الصفقات المالية. في هذا الشأن، يقول مصرف «بنك أوف أميركا» إن العملات الرقمية يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي في البلدان النامية، حيث لا يملك أكثر من 50% من البالغين حسابات بنكية، وبالتالي تزيد من عدد زبائن المصارف.

لكن برزت مخاوف في الآونة الأخيرة من تبني الدول للعملات المشفرة، حيث إنها ربما تدخلها في منافسة مباشرة مع البنوك المركزية وشركات التقنية الكبرى على كسب الزبائن وتقديم الخدمات المالية التي كانت تجني من خلالها الأرباح، حيث تقوم المصارف التجارية بالاقتراض من البنوك المركزية بفائدة منخفضة وتقديم القروض للمستهلك بفائدة أعلى.

وفي حال تبني الدول للعملات الرقمية، فإن المصارف المركزية ستربط المواطنين بمحافظ إلكترونية مرتبطة بشكل مباشر بها. وبالتالي تتخوف المصارف التجارية من أن تخسر مهمتها الوسيطة في تقديم الخدمات المالية. وحسب مصرف «آي إن جي» الهولندي، فإن تبني البنوك المركزية ربما يهدد مستقبل ربحية المصارف التجارية، لأنه يأتي في وقت تتراجع فيه ربحية المصارف بسبب الفائدة الصفرية وزيادة القروض غير العاملة.

وخلال الفترة الماضية ارتفعت مخاوف البنوك المركزية الكبرى من تحول بيتكوين إلى عملة دولية تهدد مكانة العملات التقليدية، وتدريجياً تهدد تلك العملة الرقمية دور البنوك المركزية نفسها في صناعة النقود وتحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة وربما تسعيرها عبر الضغط على الفائدة المصرفية وأدوات المال الأخرى. وكان البنك المركزي الصيني قد دشن تجارب ناجحة للعملة المشفرة.

النقود المشفرة تعزز النمو الاقتصادي في البلدان النامية

المركزي الصيني اطلق تجربة ناجحة لليوان الرقمي (Getty)

رؤية

مجموعة السبع والحد الأدنى للضريبة

شريف عثمان

حفلت اجتماعات قمة الدول السبع الأخيرة، التي تم عقدها في بريطانيا وجهاً لوجه للمرة الأولى منذ ظهور وانتشار وباء كوفيد-19، وصدور أوامر الإغلاق التي فرضت تطبيقات الاجتماعات الافتراضية على الجميع، بالعديد من القضايا الهامة التي ستؤثر بالتأكيد على الاقتصاد العالمي بصورة واضحة خلال الشهور وربما السنوات القادمة.

بدايةً كانت القمة بمثابة إعلان لعودة الولايات المتحدة إلى حلفائها بعدما ابتعد بها الرئيس السابق دونالد ترامب عن التحالفات والمعاهدات، ومضى في تطبيق شعاره «أميركا أولاً» في كل المحافل الدولية، ولم يسع للإبقاء، على أي علاقات دولية باستثناء، يحمل الكثير من التناقض، كونه لا يضم إلا دولة الاحتلال، أو كما يطلقون عليها واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، وبعض الديكتاتوريات العربية في منطقتنا الموبوءة.

حاول الرئيس الجديد جو بايدن تجاوز سياسات سلفه، فذهب ووضع يده في يد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الذي قاد عملية انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي وعارضها بايدن، والذي يحتفظ بخلافات كبيرة معه في العديد من القضايا، وعلى رأسها قضية أيرلندا الشمالية، التي يعتبرها الرئيس الأميركي، كما العديد من أسلافه، بلده الثاني. وروى عن بايدن وصفه لجونسون في إحدى المرات بأنه «نسخة من ترامب».

نجح بايدن، حتى الآن، في الحصول على إجماع من الدول المشاركة في القمة على ضرورة التكاتف أمام المد الاقتصادي والتجاري الصيني، وتقديم الدعم لأوكرانيا في مواجهة روسيا، إلا أننا لم نسمع حتى الآن بحدوث تطور في قضية خط أنابيب نوردستريم 2 الروسي، في وقتٍ اعتبر فيه البعض أن العلاقات الأميركية الروسية في أدنى مستوياتها منذ انتهاء فترة الحرب الباردة.

وبخلاف عودة الولايات المتحدة لحلفائها وتأكيدها على أهمية التنسيق والتعاون مع الدول الأوروبية وكندا واليابان، وربما العودة إلى المعاهدات التي انسحب منها ترامب، كان تعهد مجموعة الدول السبع بإرسال أكثر من مليار جرعة من المصل المضاد لفيروس كوفيد-19 إلى الدول الفقيرة، في خطوة تحمل في ظاهرها قدرا من المروءة والرحمة، وإن كانت لا تخفي حقيقة أن هذه المساعدات تساهم في إنعاش اقتصادات الدول المانحة، وتساعد على التخلص من الأمصال التي اقترب بعضها من تاريخ انتهاء صلاحيته.

لكن الحدث الأكبر في اجتماعات مجموعة السبع كان في لقاءات وزراء مالية دولها، والتي تمت في الأيام القليلة التي سبقت اجتماعات الرؤساء، حيث تم الاتفاق على تطبيق بعض التعديلات الضريبية، جاء على رأسها الاتفاق على فرض حد أدنى موحد للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15%، مع السماح بتطبيق البلدان التي تبيع فيها الشركات منتجاتها وخدماتها ضرائب على نسبة من أرباحها فوق مستوى معين، أياً كان مكان مقرها الرئيسي. ويرعب الشركات الكبرى متعددة الجنسيات على مدار عقود في ابتكار طرق قانونية للتهرب من دفع الضرائب المستحقة على أرباحها، عن طريق تسجيل المقر الرئيسي في دول لا تفرض ضرائب على الشركات، قبل أن يتفق رؤساء مجموعة الدول السبع، الأسبوع الماضي، على الخطوط العريضة لنظام ضريبي عالمي جديد، من شأنه أن يغير مقدار ما تدفعه الشركات، والجهات التي تدفع لها.

وسيحرم الحد الأدنى للضريبة، الذي تم التوصل إليه، الملاذات الضريبية الحالية، وأهمها جزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان والمجر وأيرلندا وبرمودا وهولندا وسويسرا، من ميزة كبرى كانت تسمح لها بجذب المقار الرئيسية للشركات الكبرى، وسيفرض على تلك الشركات من الناحية العملية دفع المزيد من الضرائب.

ويكلف الاستخدام القانوني للملاذات الضريبية، غير المحبب للطبقات الفقيرة والمتوسطة، حكومات العالم ما تراوح قيمته بين 500 – 600 مليار دولار كل عام من عائدات ضرائب الشركات المفقودة، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. وقالت جانيت يالين، وزيرة الخزانة الأميركية، إن الحد الأدنى للضريبة سينهي سباق الدول المستمر منذ ثلاثة عقود نحو تخفيض معدلات الضريبة المفروضة على الشركات.

والعام الماضي، استفادت أكثر من خمسين شركة أميركية، منها فيديكس واتش بي ونايك، كما العديد من شركات الطاقة، من العوار الموجود حالياً في القوانين الضريبية، فلم تدفع أي منها دولاراً واحداً من الضرائب رغم أنها جميعاً حققت أرباحاً خلال العام.

واستفادت دول من معدلات الضريبة المنخفضة لديها فنجحت في اجتذاب المقار الرئيسية لبعض من أكبر الشركات إلى أراضيها، مثلما فعلت أيرلندا، التي تطبق على الشركات معدل ضريبة 12,5%، فكانت النتيجة اختيارها كمقر رئيسي في القارة الأوروبية لشركات آبل وفيسبوك وغوغل.

وبعد تريليونات الدولارات التي تم ضخها في الدول الكبرى خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة، والتي تسببت في اتساع عجز ميزانيات أكبر اقتصادات العالم، ووصول مديونية بعضها إلى أعلى مستوياتها التاريخية، قررت الدول السبع وضع حد لنظام يسلب المواطنين جزءاً كبيراً من حقوقهم في تعليم جيد وخدمات صحية حقيقية وبحث علمي يرتقي بمستويات معيشتهم، لصالح شركات تربح مليارات الدولارات كل عام، ولا ترغب في تحمل نصيبها تجاه مواطني الدول التي تعمل فيها.

يقول البنك الدولي إن «إخفاء الثروة والتهرب الضريبي أمران شائعان، بل ومشروعان في العديد من الحالات، إلا أن تمكن الشركات والأثرياء والأقوياء من إخفاء أموالهم دون أن يعد هذا انتهاكاً للقانون، فهذا هو الأمر المشين»، مؤكداً أن التغاضي عن هذه الانتهاكات للقوانين دون التصدي لها يقلل رغبة الفئات الأقل ثراءً في الدفع أو المساهمة في العقد الاجتماعي الذي تقايض فيه الضرائب بجودة الخدمات.

تحتاج الكثير من الدول العربية لمثل هذا التشريع، حيث تدفع كبرى شركاتها نسباً ضئيلة جداً مما عليها من ضرائب، مستغلةً ثغرات قانونية تمنحها إعفاءات وامتيازات، الأمر الذي يتسبب في تراجع ثقة المواطنين في الحكومات، ويؤدي إلى تفشي رأسمالية المحاباة والمحسوبية، وتراجع قدرة البلاد على تدبير الموارد المطلوبة لإقامة البنية التحتية وخلق الوظائف ومكافحة الفقر، ومن ثم يزداد اعتمادها على القروض الخارجية، وتبدأ رحلة الانهيار الاقتصادي.